

موقف مجلس العموم البريطاني من الحرب على العراق (19 اذار - 1 ايار 2003)

م.د. عامر عبد الحسين مطلق
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

الملخص:

هدف البحث الى دراسة محاضر مجلس العموم البريطاني وتسليط الضوء على الوثائق المنشورة المهمة، والتي تميزت جلساتها بطابع الحقيقة بغض النظر عن السلبيات التي تخللت تلك الجلسات وموقف الحكومة البريطانية، فمن الجدير بالذكر، ان نواب مجلس العموم البريطاني تميزوا بعدم تهاونهم عن ذكر السلبيات والاشياء التي رصدها تجاه حكومتهم، سواء كانت تابعة لحزبهم ام لا؛ وعليه فقد ارتئينا دراسة ورصد تلك المحاضر الخاصة بحرب التحالف الدولي على سلطة حزب البعث المحظور في العراق، متخذين من موضوع اسلحة الدمار الشامل سبباً شرعياً لتلك الحرب، ومن الواضح ان تلك الوثائق الخاصة بجلسات الحرب التي بررت الحرب على العراق مهمة جدا كونها تكشف عن وقائع واحداث وأرقام لم تُرصد او تذكر من قبل اي مصادر أخرى على مستوى ثقل مجلس العموم البريطاني، وفي سياق متصل، فإن البحث تابع تلك الجلسات منذ 19 اذار حتى انتهائها في الاول من أيار لعام 2003 .

الكلمات المفتاحية: مجلس العموم، العراق، الحرب، بريطانيا.

The Position of the British House of Commons of the War on the Iraq (19 March- 1 May 2003)

Dr. Amera Abdul Hussein Mutlak
University of Baghdad/ College of Education for Girls

Abstract:

The research aims at studying and shedding light on records of House of Commons of the United Kingdom through major published documents which is distinct in sessions of real nature despite the cons that are intervened in the sessions as well as the position of the British government, It is notable to mention that the deputies of the House of Commons of the United Kingdom are distinguished for their zero-tolerance towards the cons and mistakes whenever observed in their government whether it is related to their party or not. Hence, the study is concerned and detected in the sessions which are related to the war of Global Coalition on the outlawed Hizb Al-Ba'ath in Iraq taking the topic of weapons of mass destruction as a legal reason for that war, It is obvious that the

special documents that are specialized in the sessions of the war that is determined on Iraq are very important since they disclose the incidents, events and numbers that have not been mentioned before by any other source of same importance as the House of Commons of the United Kingdom and in the same continent context. Thus, the research follows up these sessions since 19th of March till their end in the first of May of the year 2003.

Keywords: House of Commons, Iraq, War, Britain.

اولاً : المقدمة:

اصبحت سياسة بريطانيا متوافقة لحد كبير مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية بعد ازمة الخليج وحربها الثانية (1990-1991)، وبشكل خاص في الحرب على العراق، بعد ان قدم رئيس وزراء بريطانيا توني بليير (Tony Blair) (سياسي بريطاني ولد عام 1953، شغل منصب رئيس وزراء المملكة المتحدة خلال الفترة (1997-2007)، وقائد حزب العمال خلال الفترة (1994-2007)، ومن مؤيدين الحرب على العراق عام 2003، إذ قاد بريطانيا للحرب بناءً على ادعاءات مفادها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. (Anthony, 2004)) وحكومته مقترح نص على: اهمية نزع اسلحة الدمار الشامل من العراق، وحصل من خلال ذلك المقترح تأييد مجلس العموم البريطاني الخاص، وايضاً مشاركة القوات البريطانية مع القوات الامريكية في الحرب آنفة الذكر في 18 اذار 2003، اما مبررات حكومة بريطانيا في دخولها الحرب على العراق حسب ادعائهم هو بسبب سعي العراق لتطوير برنامج اسلحة الدمار الشامل وامتلاكها، فضلاً عن سعيه الحثيث للحصول على اليورانيوم من الدول الافريقية، وهذه المبررات جاءت نتيجة حصول الاستخبارات البريطانية على تقارير عن وضع العراق حول امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل (العبيدي، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (7)، 2023، ص 113-114)، لذلك ارتأينا تقسيم البحث الى مقدمة ومحورين، خصص المحور الاول والذي نص عنوانه على: موقف مجلس العموم البريطاني من الحرب على العراق خلال (19- 31 اذار 2003)، وكان يوم 19 اذار هو اليوم الاول لغزو قوات التحالف الدولي للعراق، أما المحور الثاني والذي جاء بعنوان: مناقشات مجلس العموم البريطاني خلال المدة (1 نيسان - 1 ايار 2003)، والذي استمر فيه نواب مجلس العموم البريطاني تساؤلاتهم عن تكاليف الحرب على العراق وخسائر القوات البريطانية، ومصير اسرى القوات العراقية الذين وقعوا في قبضة القوات البريطانية وغيرها من التساؤلات، ثم تأتي الخاتمة التي ضمت أهم استنتاجات البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج السردى والمنهج التحليلي والمزاوجة بينهما.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية هذه الدراسة في فهم اعمق للدعوات الامريكية البريطانية بامتلاك النظام العراقي لاسلحة الدمار الشامل، والتي كانت المبرر والذريعة الكبرى للاحتلال الأنجلو - أمريكي للعراق في عام 2003. وكانت مخاوف بعض اعضاء مجلس العموم جلية في تساؤلاتهم لتوني بليز ووزير خارجيته ودفاعه عن حقيقة وجود تلك الاسلحة، وتسوييف بليز ومماطلته.

المحور الاول: موقف مجلس العموم البريطاني من الحرب على العراق خلال

(19 - 31 اذار 2003)

عقدت اولى جلسات مجلس العموم البريطاني في 19 اذار 2003، وهو اليوم الأول لغزو التحالف الدولي للعراق تساءلت النائبة عن دائرة ميريدن في ويست ميدلاندر كارولين سبيلمان (**Caroline Spellman**) (سياسية ونائبة عن حزب المحافظين، ولدت عام 1958، تولت عدداً من المناصب بلغت ذروتها كوزيرة الدولة للبيئة والغذاء والشؤون الريفية في الحكومة الائتلافية، مما ساعد في تأمين اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي في ناغويا واتفاقية أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في ريو، وبعد ذلك عملت كعضو في لجنة التدقيق البيئي بمجلس العموم خلال المدة (1997 - 2019) وعملت قبل دخولها البرلمان في الزراعة لمدة 15 عاماً ونشرت كتاباً عن الاستخدامات غير الغذائية للمواد الخام الزراعية، كما كانت ناشطة بيئية طويلة الأمد وشغوفة، وهي عضو في RSPB والصندوق الوطني وصندوق الحياة البرية في وارويكشاير. (<https://www.gov.uk/government/people/caroline-spelman>) حول كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع حرب العراق، أجاب وزير الدولة للشؤون الخارجية مايك أوبراين (**Mike O'Brien**) (سياسي بريطاني ولد في 19 حزيران 1954 في ورسستر، وهو عضو في حزب العمال، شغل مناصب مهمة منها: وزير الدولة للهجرة للمدة (1997-2001)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية (2002-2003)، ونائباً عاماً لإنجلترا وويلز (2005-2007)، وعضواً في البرلمان (54) للمملكة المتحدة البريطانية في انتخابات عام 2005. (<https://ar.wikipedia.org/wiki>): بأن الحكومة تسعى لإصدار قرار من الأمم المتحدة لحل القضايا الإنسانية التي من المؤكد ستنتج بعد وخلال الحرب، كما أكد بأن الحكومة البريطانية تعمل مع الأمم المتحدة على اختيار نظام بديل بعد إزاحة صدام حسين (**House of Commons Debates** ,)

Series 6, 19 Marsh 2003 Vol.401 cc941-50, Hereafter cited as, " H.C., Deb, Series") ثم أضاف فيما يخص تقييم وزارة التنمية الدولية لكيفية تلبية الإغاثة الغذائية بكميات كبيرة؟ وفي ردّ مكتوب لرئيس اللجنة الخاصة للتنمية الدولية: ذكر بأن وزارة التنمية الدولية لم تعد تملك أموالاً احتياطية متاحة للمدة (2002-2003)، على الرغم من أن وزير الخارجية صرح: بأن المستشار خصص (10) ملايين جنيه إسترليني إضافية، مع ذلك علم أن وزارة الدفاع منحت (50) مليون جنيه إسترليني إضافية لأغراض الإغاثة الإنسانية، وبين أن وزارة الدفاع مع وزارة التنمية الدولية البريطانية ستتولى الجانب الإنساني في المراحل الأولى عند دخول الأراضي العراقية (H.C., Deb, Series 6, 19 Marsh 2003 Vol 401 cc941-50) مع وجود خبير إنساني من وزارة التنمية الدولية البريطانية يركز عمله مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (ORHA)، (Macias) (2008, p 7-17)، وهي منظمة أمريكية ستعمل على إدارة الأوضاع في مرحلة ما بعد الصراع، وبين في الوقت ذاته ان المشكلة الرئيسية تكمن في أن 60% من العراقيين يعتمدون على برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب أسلوب صدام حسين في إدارة البلاد، لذلك من الضروري استمرار البرنامج، وهو ما أكد عليه قرار الأمم المتحدة وأكد الوزير على نقل مسؤوليات إدارة النظام إلى الأمين العام للأمم المتحدة (H.C., 19 Marsh 2003, Vol. 401 cc941-50).

اعرب وكيل وزير الخارجية امام أعضاء مجلس العموم البريطاني انه علم من خلال مناقشاته مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، (هي وكالة تابعة بحكم القانون للسلطة التنفيذية للحكومة الفيدرالية الأمريكية، وهي أكبر وكالة معونة خارجية في العالم، لكنها شهدت تخفيضات كبيرة في ميزانيتها لعام 2002، ونقلت مهامها المتبقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ومن الجدير بالذكر انها تأسست عام 1961 لمنافسة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة باستخدام القوة الناعمة، وفي عام 2025 أوقفت إدارة ترامب 83% من مشاريعها، لكن مع ذلك أعاد الكونغرس الأمريكي تنظيمها كوكالة مستقلة عام 1998، ولا يمكن إغلاقها إلا بقانون من الكونغرس؛ وعليه لا تزال قائمة قانونياً. https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10261/IF10261.20) الى جانب ذلك اوعزت وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) بوجود خطة إنسانية مفصلة لضمان التعامل مع أوضاع ما بعد الحرب، الا ان مجلس العموم البريطاني أعرب عن قلقه من احتمال غياب أي تخطيط مفصل، ولكن ما توصلت إليه مناقشات وزارة التنمية الدولية البريطانية مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية بأن هناك تخطيط منظم وسيتم تنفيذه على النحو الأمثل. (H.C., Deb, 19 Marsh 2003 Vol. 401 cc941-50).

نستخلص مما تقدم ، اولى بعض النواب تلبية الجانب الانساني للعراقيين من احتياجاته ؛لربما للحفاظ على ماء وجوههم من الاحتلال البريطاني لجنوب العراق او لأغراض سياسية .

ذكرت النائبة الممثلة عن دائرة ريتشموند بارك جيني تونغ (Jennifer Tonge) (سياسية عن حزب الديمقراطيين الليبراليين، وعضو في البرلمان في لندن من 1997 إلى 2005. Sherwood, (Retrieved 29 January 2026)، أن الوضع الإنساني في العراق سيكون حرجًا، وأكدت على ضرورة وجود خطة طوارئ قبل خوض تلك الحرب، ويجب ان يطلع عليها مجلس العموم قبل ذلك بمدة طويلة، اما فيما يخص إعادة الإعمار بعد الحرب فتساءلت: هل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك خطط متقدمة تصل إلى حد منح عقود لشركات أمريكية، وكررت تساؤلاتها عن دور بريطانيا في إعادة الإعمار بعد الحرب؟ وما هي الشركات البريطانية التي ستشارك فيه؟ ما هو المبلغ الذي ستنتفقه الحكومة البريطانية تحديدًا على المساعدات الإنسانية؟ أو إعادة الإعمار بعد الحرب؟ هل يمكننا الحصول على ضمانات بأن تلك الأموال لن تُصرف من ميزانية وزارة التنمية الدولية البريطانية المخصصة لأقرب الناس في العالم؟ وأخيرًا، كما تساءلت هل يمكننا أيضًا الحصول على ضمانات بأن عائدات النفط العراقي التي قيل لنا إنها ستُودع في حساب الشعب العراقي، لن تُستخدم لإصلاح الأضرار التي تسببها القاذفات الأمريكية في الأسابيع القادمة (50-401 cc941-50 HC., 19 Marsh 2003 Vol. 401 cc941-50).

ومن جانب اخر، حذرت النائبة جوان رودوك (Joan Ruddock) (سياسية برلمانية ولدت عام 1943، وكانت عضو في البرلمان البريطاني خلال المدة (1987-2015)، وقد فازت بمقعدها في البرلمان بعد سنوات عديدة من العمل كناشطة في مجال المساواة ومكافحة الفقر، وبعد أن اكتسبت شهرة وطنية كرئيسة لحملة نزع السلاح النووي في أوائل الثمانينيات. (Ruddock, 2016, p.15)) عن حزب العمال عن دائرة لويشام ديبتفورد، ان عواقب استخدام القنابل العنقودية وأسلحة اليورانيوم المخضب التي استخدمت في حرب الخليج (1990-1991)، قتلت و جُرحت 2000 كويتي تقريبًا، فضلا عن التشوهات الخلقية وحالات السرطان في العراق، وقد فشل الوزراء في نفي استخدام هذه الأسلحة في الصراع القادم، وأكدت السيدة جوان على اهم الخطوات والترتيبات التي ستُتخذ للتعامل مع عواقبها الإنسانية، امام تلك التساؤلات رد السيد مايك اوبراين قائلاً: " في حال تم استخدام الاسلحة المتمثلة بالقنابل العنقودية واليورانيوم فأننا سنسعى لضمان إزالة آثارها ومعالجتها " (H.C., Deb, 19 Marsh 2003 Vol. 401 cc941-50)

كان من الواضح ان حديث اوبراين اعلاه اعترافا رسميا باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا ضد القوات العراقية، بالإضافة لذلك إدراكهم واعترافهم بمخاطرها على مر الزمن.

وفي سياق آخر، فيما يخص القضية الكردية والتي كان لها مكانة في مناقشات مجلس العموم البريطاني، ذكرت النائبة الممثلة عن دائرة سينيد الشمالية في ويلز آن كلويد (Cloyd Ann) (سياسية عمالية، ولدت عام 1937، عملت في بداياتها كمراسلة للبي بي سي وصحيفة الغارديان قبل دخولها البرلمان، تولت مناصب قيادية حيث شغلت منصب رئيسة حملة حزب العمال ومسؤولة العلاقات

الدولية فيه ،وبعد انتخابها كانت ممثلة خلال المدة (1984-2023) واكثر ما عرفت به كونها مدافعة عن حقوق الانسان وواحدة من اطول النواب خدمة في تاريخ مجلس العموم البريطاني.

https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10261/IF10261.20.pdf

الخاصة للتنمية الدولية المتمثلة بأغلاق الحدود من قبل كل من تركيا وسوريا و إيران، فكان لا بد من اتخاذ التدابير في حال توجه الفارين من اكراد العراق الى الحدود المشتركة مع تلك الدول عند بدأ الاعمال الحربية" ، لذلك اكد رئيس اللجنة للتنمية الدولية على انه نوقشت مسألة الحدود مع الجانب السوري المتمثل آنذاك بالرئيس السوري بشار الاسد قبل بدأ العمليات الحربية بأسبوعين، وبعد مناقشات مطولة تم اتخاذ التدابير اللازمة مع الجانبين السوري والايرواني. **Marsh 2003 (H.C., Deb, 19, Vol. 401 cc941-50).**

شككت النائبة البريطانية آن كلويد بحقيقة سعي صدام حسين للحصول على أسلحة نووية من افريقيا (من الجدير بالذكر، انه في الخامس من شباط عام 2003 وقف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول (1937-2021) أمام مجلس الأمن قائلاً: "ما نقدمه لكم هي حقائق واستنتاجات مبنية على استخبارات قوية، تؤكد امتلاك العراق أسلحة دمار شامل". كان ذلك الخطاب بمثابة إعلان صريح لغزو العراق الذي تم يوم 19 مارس/ آذار 2003، وإسقاط النظام فعلياً يوم التاسع من أبريل/ نيسان 2003. أظهر باول آنذاك الذي حضر الجلسة مصحوباً برئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت - أنبوباً يحوي مسحوقاً أبيض (في إشارة إلى الجمره الخبيثة)، وصورا لأقمار اصطناعية مؤكداً أنه يقدم أدلة "لا يمكن دحضها" عن إخفاء نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، وأنه يواصل خروقاته المادية لقرار مجلس الأمن 1441 لعام 2002، وطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الضوء الأخضر للقيام بعمل عسكري ضد العراق)، لذلك وجهت سؤالاً الى السيد مايك اوبراين بقولها: ما هو مصدر المعلومات المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن محاولات العراق للحصول على الاسلحة النووية من أفريقيا؟ وهل سيصدر بياناً بذلك الشأن؟ او نشر الأدلة التي قُدمت إلى لجنة الأمم المتحدة التي تخص الموضوع ذاته؟ وازاء ذلك رد السيد مايك اوبراين عن ذلك بقوله " ان معلوماتنا استندت أساساً إلى تقارير استخباراتية، وليس من الممكن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمسائل الاستخباراتية (H.C., Deb, Series 6, 19 Marsh 2003 Vol. 401 c772W)) كان الشك حاضراً في ذهنية النواب البريطانيين من المعلومات الاستخباراتية التي تم الترويج لها.

طلب أحد النواب في الجلسة نفسها توضيحاً من وزير الدفاع بشأن مشاركة الطائرات الحربية البريطانية في الهجمات التي ستقوم بها قوات التحالف على المواقع البرية العراقية، فرد وزير الدفاع جيفري هون (Jeffrey Hoon) (سياسي عمالي ولد عام 1953، تخرج من جامعة كامبريدج متخصص في القانون الاوروبي، وعمل محاضراً في القانون ثم مساعداً سياسياً للمفوضية الاوروبية، مما منحه خبرة عميقة

في شؤون الاتحاد الاوروبي، وشغل مناصب ادارية رفيعة المستوى في حكومتي توني بليير و غوردون براون، ابرزها وزيراً للدفاع خلال فترة حاسمة شملت حرب العراق عام 2003، ومثل دائرة أشفيلد في مجلس العموم خلال الفترة (1992-2010). news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/2051723.stm: "ان الطائرات البريطانية ترد فقط على تهديدات القوات العراقية أثناء قيامها بدوريات في منطقة حظر الطيران" (H.C., Deb, Series 6 , 19 Marsh) 2003 Vol. 401 c780W

وفي السياق نفسه، وجه النائب بول فلين (Paul Flynn) (سياسي عمالي ولد عام 1935، شغل منصب نائب مجلس العموم عن دائرة نيوبورت الغربية في ويلز خلال الفترة (1987-2019). كان معروفاً على نطاق واسع بكونه منشقاً ايديولوجياً ومفكراً مستقلاً داخل حزبه، ودافع بقوة عن قيم الاشتراكية الديمقراطية والسياسيات التقدمية، ورفض الانصياع الاعمى لقيادة الحزب، كما عارض وبشدة حرب العراق عام 2003. <https://www.theyworkforyou.com/mp/10203>. [/paul_flynn/newport_west](https://paul_flynn/newport_west)) سؤالاً إلى رئيس الوزراء توني بليير: حول خطته لنشر التعديلات على تقييمه للوثيقة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية التي قُدمت إلى مجلس العموم في أيلول 2002 بناء على الأدلة التي قدمها مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بشأن القواعد العراقية والقصور الرئاسية، وواردات اليورانيوم، غير ان رئيس الوزراء رد بقوله: "انه ليس لديه أية خطط لنشر نسخة معدلة من الملف الذي قدم في التاريخ المذكور آنفاً (H.C., Deb, Series 6 , 19 Marsh 2003 Vol. 401 c780W).

من جانب اخر، اعربت النائبة لين جونز (Lynne Jones) (سياسية عمالية ولدت عام 1951، شغلت منصب نائبة مجلس العموم ، خلال الفترة (1992-2010). كانت طبيبة نفسية مؤهلة قبل دخولها البرلمان، وعرفت داخل الحزب كواحدة من ابرز ناشطات اليسار الديمقراطي، ومن اشد المنتقدين لسياسات توني بليير، وخاصة حرب العراق. <https://members.parliament.uk/member/303/career>) الممثلة عن دائرة برمنغهام سيللي او ك عن قلقها ووجهت تساؤلاً لرئيس الوزراء: عن ما إذا كان قد راجع تقييمه للتهديد الذي يشكله العراق على المملكة المتحدة، وما هو مصدره الاستخباراتي في محاولة صدام حسين وسعيه لشراء كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا، وما هي الإجراءات التي يتخذها للتحقق من وثائق الاستخبارات، فرد عليها: "بأنه تقرير رسمي سري لا يمكن مناقشته في الوضع الراهن" (H.C., Deb, Series 6 , 19 Marsh 2003 Vol. 401 c785W)، ظل النواب البريطانيون يشككون في مصداقية المبررات البريطانية .

ادلى وزير الدفاع جيفري هون بيانا في جلسة 20 اذار 2003، بشأن العمليات العسكرية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل بشكل سلمي، كان ذلك بعد توجيه انذار في 17 اذار من قبل رئيس الولايات المتحدة الامريكية لصادام حسين (**Whitehouse, March 17, 2003**) لكن الاخير رفض ذلك مدعياً بعدم امتلاكه اسلحة دمار شامل، وبذلك اصبح لايد من التدخل عسكرياً من قبل قوات التحالف، ثم عبر مجلس العموم البريطاني بنوابه خيبة أملهم، وذلك بسبب أن أعمال التفيتش التي استمرت اكثر من ثلاثة أشهر لم تُسفر عن اية ضمانات واضحة بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، لتبدأ القوات الامريكية على اثر ذلك في الساعة 3:15 من صباح يوم 19 اذار نيابةً عن قوات التحالف بالهجمات على أهداف مختارة ذات أهمية عسكرية بطائرات التحالف في محيط بغداد، وذلك بعد ورود معلومات عن أماكن تواجد كبار القادة والمسؤولين العراقيين وامكن أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن ذلك نفذت قوات التحالف عمليات تمهيدية ضد المدفعية العراقية وصواريخ أرض- أرض وأنظمة الدفاع الجوي داخل منطقة حظر الطيران الجنوبية، للحد من التهديد الذي قد تواجهه قوات التحالف من الكويت، وأخر ما تطرق اليه هو ان المجلس سيكون على علم بتقارير الهجمات الصاروخية العراقية على الكويت، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الحدود، وهذا ما سنعمل عليه في المرحلة القادمة **H.C., Deb, Series 6 , 19 Marsh** (**c785W(2003 Vol. 401**

ومن الجدير بالذكر ، انه نفت وزير الدفاع البريطاني انتباه أعضاء مجلس العموم إلى نقطتين محددتين، **الاولى**: أوضح فيها بأن قوات التحالف ستبذل قصارى جهدها لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين أو الأضرار التي من الممكن ان تلحق بالبنية التحتية، اما **ثانيا**: السعي الحثيث لإنهاء العمليات العسكرية الهجومية بوقت قياسي بأسرع وقت ممكن، وذكر في الوقت نفسه وزير الدفاع اعداد القوة البحرية البريطانية المشاركة والتي كان قوامها (29) سفينة تابعة للبحرية الملكية والأسطول الملكي المساعد، بما في ذلك حاملة الطائرات إتش إم إس آر ك رويال (HMS Ark Royal) وحاملة المروحيات إتش إم إس أو شن (HMS Ocean) ، وقادت القوة البرية الفرقة المدرعة الأولى (المملكة المتحدة)، ضمت لواء الكوماندوز الثالث من مشاة البحرية الملكية، ولواء الهجوم الجوي السادس عشر، واللواء المدرع السابع، ولواء اللوجستيات (102)، كما نُشرت قوة جوية تتألف من حوالي(100) طائرة ثابتة الجناح و(27) مروحية، وفي المجمل خصص ما يقارب من(45) الف جندي وجندية للمشاركة في تلك الحرب، كما اكد على عدم امكانية التعليق على التقارير الاعلامية حرصاً على سلامة وأمن قوات التحالف المتواجدة في الاراضي العراقية، واكد ايضاً على استمرارية بقاء مجلس العموم البريطاني على الاطلاع الدائم بالتطورات الهامة بشكل سري(-) **H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol. 401 cc1087** (100).

وفي الوقت نفسه، تساءل نائب البرلمان البريطاني **لين جونز** عن احتمالية حدوث اشتباكات بين القوات التركية والكردية في شمال العراق في مرحلة لاحقة من الحرب، فهل يمكن التعليق على التقارير

التي نُشرت ليلاً في يوم 19 آذار، والتي افادت بوضع القوات الكردية العراقية نفسها تحت قيادة الولايات المتحدة؟ إذا كان هذا صحيحاً فذلك تطور جيد، وهناك أيضاً تقارير عن تسليم جنود عراقيين لأنفسهم، وذلك أمرٌ مُرحَّب به للغاية، فهل سيؤكد وزير الخارجية أنهم سيُعاملون كأسرى حرب حقيقيين، وبمنحون حقوقهم القانونية بموجب اتفاقية جنيف؟ وهل سيوضح الدور الذي سيقومون به في مراحل لاحقة من الحرب كمتطوعين لنزع اسلحة الدمار الشامل؟ وما هي المبادرات الدبلوماسية المستمرة مع فرنسا وروسيا، اللتين وجهتا انتقادات علنية للعملية التي قامت بها قوات التحالف؟ وما هو عمل حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة على الصعيد الإنساني بعد سوء حكم صدام حسين لأكثر من ثلاثين عاماً، والذي كان أكثر وطنه من أي ضرر يُحتمل أن يُسببه العمل العسكري لقوات التحالف؟ (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol 401 cc1087-101)
يتعلق بسؤاله عن مسؤولية القادة الميدانيين، وأكد بأنهم سيفوضون بالمسؤوليات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، والتي تحظى بموافقة الوزراء، وفيما يتعلق بالقوات البريطانية فهي مشاركة مع القوات العسكرية الأمريكية في تلك الهجمات، أما بالنسبة للقوات الكردية في شمال العراق فهناك تعاون وثيق مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أُؤكد لمجلس العموم أن أسرى الحرب من الجنود العراقيين سيُعاملون وفقاً للقانون الدولي (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol 401 cc1087-100).

اما النائب عن دائرة دونكاستر الشمالية كيفن هيويز (Kevin Hughes) (نائب عمالي، ولد عام 1952، شغل منصب نائب مجلس العموم للمدة (1987-2005)، ارتبطت سيرته السياسية بشكل وثيق بتوني بليير، حيث لعب دوراً مؤسساً حاسماً في وصول بليير لزعامة الحزب، ثم وجد نفسه في قلب معضلة حرب العراق بصفته نائباً مالياً للحكومة، حيث كان له دوراً في اقناع النواب المعارضين او المترددين داخل حزب العمال على التصويت لصالح الحكومة. او المترددين داخل حزب العمال على التصويت لصالح الحكومة. <https://www.theguardian.com/politics/2006/jul/17/labour.uk>)، فقد تساءل عن خطط وزير الدفاع للتعامل مع أي معلومات كاذبة أو مضللة قد تخرج من العراق؟ هل لديه أي معلومات استخباراتية عن شائعات تفيد بأن صدام حسين أنشأ مستودع جثث يمكن استخدامه لتضخيم أعداد الضحايا المدنيين لإلقاء اللوم على قوات التحالف؟ رد وزير الدفاع محذراً نواب مجلس العموم اجمع من الانخراط وراء دعاية السلطات العراقية، وذكر ان هناك تجارب عديدة مع العراق يدّعي فيها وقوع ضحايا مدنيين في منطقة حظر الطيران في أيام لم تكن فيها طائرة واحدة تُحلق (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol. 401 cc1087-100).

وتسأل احد النواب والذي كان متخوفاً من إمكانية توغل تركي في شمال العراق، لان ذلك سيعمل على زعزعة استقرار العراق؟ وهل سيحصل الشعب الكردي على تمويل من تركيا في حال حدوث

انتفاضة داخلية، الهدف منها الاستيلاء على كركوك وهل ستقدم أي مساعدات للقوات المتحالفة لإزالة نظام صدام حسين؟ فرد وزير الدفاع: "بانه وُجّه رسالة واضحة إلى تركيا، وقد زار على اثرها السفير التركي وزارة الدفاع وتم الاتفاق على حفظ الامن والنظام في شمال العراق، وفيما يتعلق بالأكراد أؤكد على أهمية الحفاظ على مكانتهم، ففي الماضي كانوا هدفاً للهجمات المروعة من نظام صدام حسين ولن نسمح بتكرار ذلك" (H.C., Deb, 2 Marsh 2003 Vol. 401 cc1087-101).

كانت مخاوف الاتراك من استغلال اكراد العراق للاحتلال الامريكي البريطاني للعراق بإعلان دولة كردية في شمال العراق حاضرة في ذهن النواب البريطانيين ؛ مثلما كانت مخاوف الاجتياح التركي لشمال العراق جاثمة على صدور العراقيين. انتقد النائب الممثل عن دائرة ويكفيلد غرب يوركشايرذ نيل جيرارد (Neil Gerrard) (سياسي عمالي ولد عام 1942، شغل منصب نائب في مجلس العموم خلال المدة (1992-2010)، وكان من المعارضين للحرب على العراق، وعلى الرغم من ان مدة كنيته برلماني قصيرة نسبياً، الا انه لعب دوراً مهماً خلال فترة تحول الكبير في حزب العمال. <https://members.parliament.uk/member/211/career>) ازدواجية وزير الدفاع حين صرح بانه سعى الى تقليل الخسائر المدنية إلى أدنى حد ممكن، في حين أظهر سجل استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقنابل العنقودية، والتي سببت خسائر مدنية في حرب الخليج الأولى، وكان عددها ما يقارب (60) ألف قنبلة عنقودية، احتوت على (20) مليون قنبلة صغيرة، فهل يعتقد وزير الخارجية حقاً أن تكرار هذا النوع من السلوك لن يُسبب خسائر مدنية، فجاؤ رد وزير الدفاع على ذلك الانتقاد بقوله: "أن استخدام تلك الأسلحة غرضاً محدداً وستستخدم لتحقيق ذلك الغرض عند الضرورة ولا تُستخدم عشوائياً، كما اكد بأنه سيكون مُقصرًا في واجباته في حال منع القوات البريطانية من استخدام الأسلحة لمواجهة التهديدات المُوجهة إليهم" (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol. 401 cc1087-) (100).

من جانب اخر، بين النائب الممثل عن دائرة سيريدجون سيمون توماس (tumas) symun (سياسي بريطاني ونائب في مجلس العموم البريطاني خلال المدة (2000-2005)، ولد عام 1963 في كارديف، تخرج من جامعة ابيريستويث، وفاز في الانتخابات الفرعية عام 2000، انتهت مسيرته البرلمانية بشكل سريع ومفاجئ بسبب فضيحة شخصية، الا ان فترة عضويته القصيرة كانت نشيطة ومثيرة للاهتمام، لاسيما فيما يخص معارضته الحرب على العراق. <https://archive.is/SiNen>) بما نصه: "نؤكد على حفاظ قواتنا البريطانية وعودتهم سالمين، فضلا عن الحفاظ على سلامة وامن المواطنين العراقيين اثناء العمليات العسكرية" وعليه؛ رد وزير الدفاع: "بان العمليات العسكرية لاستهداف المواقع العسكرية التي تحتوي على اسلحة دمار شامل، وانه سيبذل جهود مضمينة وحثيثة للحفاظ على حياة المدنيين العراقيين" (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol. 401 cc1087-)

100) وفي سياق متصل، طلب النائب الممثل دائرة هاي بيك في ديربيشاير **توم ليفيت (Tom Levitt)** سياسي عمالي ولد عام 1954، وفاز بمقعد هاي بيك المتنازع عليه بين المحافظين والعمال، شغل منصب نائب مجلس العموم عن خلال الفترة (1997 - 2010)، مثل فصيلاً معتدلاً داخل الحزب، واشتهر بموقفه الداعم لتوني بلير، بما في ذلك التصويت لصالح حرب العراق في عام 2003. [https://web.archive.org/web/20091217141505/http://politics.guardian.co.uk/p](https://web.archive.org/web/20091217141505/http://politics.guardian.co.uk/person/parliament/0,,-3099,00.html)erson/parliament/0,,-3099,00.html تأكيداً من وزير الدفاع عن عدد الدول المشاركة في الدعم العسكري هل (30) دولة، فرد وزير الدفاع بقوله: " بان هناك ما لا يقل عن (30) دولة تشارك في دعم العمليات العسكرية لقوات التحالف، فضلا عن دولاً أخرى تقدم دعماً سياسياً قوياً، وان العملية العسكرية التي جرت الليلة استهدفت صدام حسين نفسه ففي حال مقتله أو الإطاحة به هل سيتوقف العمل العسكري ؟ وإن لم يكن كذلك فكيف سيتمكن الجيش العراقي من إنهاء الصراع" ؟ فرد وزير الدفاع بقوله: "ان التحالف يسعى لاستهداف مواقع عسكرية مشروعة، وأن جزءاً منه هو القضاء على النظام والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل وذلك هدف محور عملياتنا العسكرية الرئيسي" (H.C., Deb, 20 Marsh 2003 Vol 401 cc1087-100).

انتقد احد نواب مجلس العموم البريطاني ما فعلته الكويت بإرجاع الجنود العراقيين الذين اعلنوا استسلامهم، وهم هاربين من اعدامات صدام حسين كونهم أبرياء كأى مواطن عراقي مدني، هل على وزير الخارجية أن يضمن أن جميع حلفاء قوات التحالف يدركون قيمة أخذ أسرى الحرب العراقيين، وأن من الواجب معاملتهم بشكل جيد لان معركتنا مع النظام وليس معهم؟ فعلق وزير الدفاع على ذلك بقوله: "أن الوضع على الحدود الكويتية-العراقية حساسٌ، ولعله من الطبيعي بأن الجنود الكويتيين يُشكّون في من يُحاولون الاستسلام، فقد أدليتُ ببيانٍ وزاري الأسبوع الماضي يُشير إلى أنه سيتم نشر قواتٍ بريطانيةٍ للتعامل مع أسرى الحرب" (H.C., Deb, Series 6 , 20 Marsh 2003 Vol 401 cc1087-100). ومن الجدير بالذكر: ان رئيس الوزراء توني بلير تحدث امام أعضاء مجلس العموم في جلسة 24 اذار 2003 قائلاً: " لم يمضِ على تلك الحرب سوى أربعة أيام، ولا زلنا نؤكد على هدفنا الاساسي، المتمثل بإزاحة نظام صدام حسين، وضمان نزع أسلحة العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية (اعرب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير في السادس من تموز 2016 عن "أسفه وحزنه"، وقدم "اعتذاراته" بعد نشر تقرير لجنة تشي لكوت حول غزو العراق عام 2003، ينتقد مشاركة بريطانيا فيه وقال بلير خلال مؤتمر صحفي: "كان ذلك القرار هو الأكثر صعوبة الذي اتخذته.. أنا أتحمّل كامل المسؤولية وأعبر عن ألمي وأسفي وأقدم اعتذاراتي") والمحافظّة على ثروات العراق من أجل ازدهار الشعب مستقبلاً، ونجعل تلك الحرب تحريراً لا غزواً ، كما عملنا على تأمين المنشآت النفطية في الجنوب، تحديداً في الفاو وسيطرنا على ميناء أم قصر في البصرة ثاني أكبر مدن العراق، والتي تعد كقاعدة لعمليات صدام العسكرية ضد قوات

التحالف في المنطقة الجنوبية، أما من الغرب فتم تأمينها لمنع استخدامها كقاعدة عسكرية ضد قوات التحالف، وفي الشمال هدفنا هو حماية الاكراد وتأمين حقول النفط الشمالية، فضلا عن السعي للوصول إلى بغداد والقضاء على النظام بشكل نهائي" (H.C., Deb, 24 Marsh 2003 Vol.) (401 cc21-35).

حضر في جلسة 25 اذار 2003 وزير الخارجية جاك سترو (Jack Straw) (سياسي عمالي، ولد عام 1946، شغل مناصب وزارية عليا في حكومتي توني بليير وجوردون براون، وأبرزها منصب وزير الخارجية (2001-2006)، وهو المنصب الذي جعله الشخصية السياسية الرئيسية الثانية بعد بليير في قضية حرب العراق، مثل دائرة بلاكبورن في لانكشاير (1979_2015). (Straw, 2012))، فطرح أعضاء مجلس العموم بعض التساؤلات حول ماهية المناقشات الأخيرة مع ممثلي الاقلية الكردية الخاصة بوضع شمال العراق؟ اما السؤال الثاني فكان حول الخطط المفروض اتباعها لضمان استقرار طويل الأمد في العراق؟ فرد وزير الخارجية على تلك التساؤلات بقوله : "مقدماً اولاً تعازيه في بادئ الامر الى أسر العسكريين ممن قتلوا في الحرب، ليستكمل حديثه فيما بعد بتقديم قوات التحالف نحو أهدافها بعزم على مواصلة تلك الحرب لتخفيف معاناة الشعب العراقي والحفاظ على ثرواته، أما الوضع في شمال العراق فمتواصلون مع الزعماء الاكراد وحكومة تركيا لضمان استقرار العراق مع دول الجوار لجعل العراق دولة قادرة على لعب الدور الرئيسي في المجتمع الدولي" (H.C., Deb, 25 Marsh) (2003 Vol. 401 cc137-41).

بعد أن انتهى وزير الدفاع من تقديم التعازي لعوائل واصدقاء الجنود الذين لقوا حتفهم في المعارك الجارية في العراق، اخذ على عاتقه تقديم ايجاز عن سير تلك المعارك ميدانياً خلال الايام الستة الماضية وبهذا السياق اشار الى انتصارات قوات التحالف الدولي على الجهات كافة، ففي البصرة امنت شبه جزيرة الفاو وام قصر وحقول النفط الجنوبية، وهزيمة المقاومة العراقية فيها، وسيطرة اللواء المدرع السابع على البصرة، وانتشار قوات التحالف في محيطها، وأمنت مدينة كربلاء على بعد ستون ميلاً عن مدينة بغداد، وعبور وحدات قتالية من المشاة البحرية الامريكية نهر الفرات شمالاً، وسعي القوات البريطانية في الوقت نفسه لضمان أمن البنى التحتية الاقتصادية، وبذلك خضع جزء كبير من العراق لسيطرة قوات التحالف الدولي خاصة في منطقة الحدود مع إيران للقوات البريطانية (H.C., Deb, 26 Marsh 2003) (Vol 401 cc291-305).

وفي سياق متصل، شهدت جلسة 26 اذار 2003 حضور وزيرة التنمية الدولية كلير شورب (Claire Short) (سياسية عمالية، ولدت عام 1946، شغلت منصب وزيرة الدولة للتنمية الدولية خلال الفترة (1997-2003)، لكنها قدمت استقالتها من منصبها احتجاجاً على حرب العراق، لتصبح بذلك أعلى مسؤول في الحكومة البريطانية تستقيل بسبب تلك الحرب.

https://web.archive.org/web/20230909223600/http://news.bbc.co.uk/2/h/i/in_depth/uk/2000/newsmakers/1888138.stm، والتي أوضحت بدورها التكاليف المالية المفروض تخصيصها لإعادة اعمار العراق، وذلك باستخدام عائدات النفط العراقي، مبينةً بأن الاقتصاد العراقي في حالة سيئة جداً، ويعتمد معظم الناس على المساعدات التي يقدمها برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي ينفق حوالي (10) مليار دولار سنوياً، والذي يمول من عائدات مبيعات النفط العراقي، اما التحدي الكبير فتمثل في إعادة تشغيل برنامج النفط مقابل الغذاء، ومن ثم اوضحت الوزيرة بأنه يتعين على الحكومة الانتقالية المفوضة من الأمم المتحدة الموافقة على برنامج إصلاح اقتصادي، والذي يشمل اصلاح مشاكل الديون، والتعويضات، بناء اقتصاد حديث، وتحديث صناعة النفط، وامام ذلك لم يقتنع النائب أندرو تيرنر بإجابة الوزيرة ووضح بأن تلك الأموال قليلة وعلى دول أوروبا أن تدعم اعمار العراق؟ فأكدت الوزيرة مرة اخرى في اجابتها على سوء الوضع الاقتصادي وأن النفط العراقي يباع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وكل ما يُدر من أموال المبيعات المشروعة يُخصّص لصندوق ائتماني تابع للأمم المتحدة لشراء الغذاء والإمدادات الطبية، ولإصلاح شبكات المياه، ولتوفير الغذاء للجميع، لذلك لا بد من استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء، كما واكدت على سعي حكومة بريطانيا على تحديث اقتصاد العراق حتى تتحسن صناعة النفط، ووضحت بأن قطاع النفط سيجعل من العراق دولةً غنية لكن بعد تطويره، وذلك بمنح العقود لشركات اجنبية، وذلك يتطلب تفويضاً من الأمم المتحدة بعد تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، يليه عمل يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم يتم منح عقود بطريقة رسمية تعمل على إعادة اعمار العراق بالاعتماد على عائدات تلك العقود (H.C., Deb, 26 Marsh 2003) (Vol 401 cc276-9).

حذر النائب الممثل عن دائرة وست لوثيان في اسكتلندا، تام داليل (Tam Dalil) (سياسي عمالي ولد عام 1932، شغل منصب نائب في مجلس العموم (1962-2005)، اكتسب شهرة تاريخية كأبرز "مستفز برلماني" و "صانع فضائح" في عصره، معروف باستمراره في ملاحقة الحكومة بأسئلة محرجة حول قضايا مثيرة للجدل، وأبرزها حرب العراق.

<https://www.ukwhoswho.com/display/10.1093/ww/9780199540884.001>.

0001/ww-9780199540884-e-12773) في الجلسة ذاتها الحكومتان البريطانية والأمريكية من الوقوع في الفخ نفسه الذي وقع فيه هتلر ونابليون عند سعيهم لاحتلال روسيا، في حال كان امتلاك العراق لأكبر سلاح دمار شامل (اعترف بوش بزيف ادعاءاته ففي الأول من كانون الأول 2008 شكك الرئيس جورج دبليو بوش الابن نفسه في الأدلة التي قادت إلى غزو جيشه للعراق قائلاً: "أكثر ما ندمت عليه خلال الرئاسة هو فشل المخابرات في العراق، فالكثير من الناس وضعوا سمعتهم على المحك وقالوا إن أسلحة الدمار الشامل سبب للإطاحة بصدام حسين، اما كولن بأول فقد اقر بعد

عامين من الغزو وإسقاط النظام، عبر عن ندمه على هذا الخطاب، مؤكداً أنه سيظل "وصمة عار في مسيرته السياسية". وقال: "إنه فعلاً نقطة سوداء لأنني كنت أنا الذي قدمته باسم الولايات المتحدة إلى العالم، وسيظل ذلك جزءاً من حصيلتي) رد وزير الدفاع بقوله: "بأنهم ماضون بنزع أسلحة الدمار الشامل والقضاء على نظام صدام حسين مهما كلفهم الأمر" (H.C., Deb, 26 Marsh 2003) (Vol 401 cc291-305).

وفي سياق متصل، كشفت النائبة الممثلة عن دائرة دولي نورث، روز كرانستون (Ross Cranston) (سياسي أسترالي-بريطاني عمالي، ولد في أستراليا عام 1942، وهو أحد النواب التي صوتت لصالح الحرب على العراق، استمرت مدة عضويته كنائب في مجلس العموم البريطاني خلال المدة (1997-2005). <https://web.archive.org/web/20010617012831>. (2005-1997) في جلسة 31 آذار اكتمال انتشار للقوات البريطانية في منطقة الخليج منذ 10 آذار، وكان الوقت المناسب لبدء العمل العسكري يوم 20 آذار، مع وجود (45) ألف جندي بريطاني في مسرح العمليات الحربية، ولعبت تلك القوات دوراً محورياً في المراحل الأولى من عملية نزع السلاح وإزاحة النظام عن السلطة، واخضاع معظم المدن الجنوبية العراقية لسيطرة التحالف الدولي، إذ وصلت تلك القوات إلى منطقة تبعد حوالي 80 كيلومتراً عن بغداد، وبعد (12) يوم احترزت قوات التحالف الدولي تقدماً في تحقيق أهدافها، واحكام سيطرتها حتى على المدن الغربية على الرغم من وجود مقاومة شرسة، وقد أمنت تلك القوات شبه جزيرة الفاو وحقول الرميلة النفطية، وبذلك انتهت مناقشات مجلس العموم البريطاني لشهر آذار 2003 متجنبين خطر كارثة بيئية، تمثلت في الحفاظ على الموارد النفطية للشعب العراقي (H.C., Deb, 31 Marsh 2003) (Vol. 401 cc647-51).

المحور الثاني: مناقشات مجلس العموم البريطاني خلال المدة

(1 نيسان - 1 ايار 2003)

استثمر اعضاء مجلس العموم البريطاني وجود وزير الدفاع في جلسة الاول من نيسان، فأثاروا ثلة من التساؤلات حول تكاليف الحرب على العراق، وخسائر القوات البريطانية ومصير اسرى القوات العراقية الذين وقعوا في قبضة القوات البريطانية، فرد وزير الدفاع على تساؤلاتهم بقوله : "بالنسبة لأسرى الحرب فسيعاملون وفق القانون الدولي واتفاقية جنيف، كما قامت قوات التحالف بالهجوم على أهدافاً عسكرية في البصرة ومحيطها، ولم تتمكن وزارة الدفاع من التحقق من عدد القتلى من القوات العراقية في تلك العمليات، واكد بان قوات التحالف تبذل قصارى جهدها للحفاظ على حياة المدنيين العراقيين،

ومن غير الممكن نشر التفاصيل التي طلبها اعضاء مجلس العموم يومياً قبل تحديد النتائج بدقة" (H.C., Deb, 1 April 2003 Vol. 401 cc651-2W).

اعرب قائد القوات المسلحة البريطانية في جلسة 2 نيسان، بعدم وجود أي جندي بريطاني أسيراً للحرب لدى القوات العراقية، وأكد على معاملة جنود القوات العراقية كأسرى حرب، مع توفير الحماية المناسبة بموجب اتفاقية جنيف (H.C., Deb, 2 April 2003 Vol. 401 cc737-8W).

حضر رئيس الوزراء البريطاني توني بليير في جلسة مجلس التي عقدت بتاريخ 7 نيسان، لتبدأ تساؤلات النواب وكان في مقدمتهم النائب بول فلين والذي بدأ سؤاله الذي نص على: "ما هو التقييم الأخير بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل" فأجاب رئيس الوزراء بقوله: " تُحدّث تقييمات حول امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل باستمرار في ضوء المعلومات الواردة، وما زلنا نعتقد أن العراق يمتلك تلك الاسلحة وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441، وُضِعَ على عاتق العراق عبء إثبات عدم امتلاكه لتلك الأسلحة ولكنه لم يفعل" (H.C., Deb, 7 April 2003 Vol. 401 cc24-5W) وعليه؛ ابدى اعضاء مجلس العموم البريطاني مخاوفهم في اليوم التالي في جلسة 8 نيسان من استخدام القوات البريطانية القنابل العنقودية وذخائر اليورانيم المحرمة دولياً، فلم يخف وزير الدفاع ذلك فقد ذكر: "بأنه تم استخدام القنابل العنقودية على اهداف معينة"، وفي الجلسة ذاتها طرح احد النواب ملاحظة مهمة على وزير الدفاع بشأن التوجيهات التي قُدمت للقوات البريطانية في جنوب العراق بشأن الأماكن المقدسة لدى الشيعة في النجف وكربلاء، ليرد الوزير بقوله: "بأنه تم تأكيد المعلومات الاستخبارية التي نصت على تخطيط صدام حسين لتدمير المواقع وإلقاء اللوم على قوات التحالف الدولي وهناك مواقف مماثلة لذلك الامر، ففي عام 1991 هاجمت القوات العراقية ضريح الإمام علي (ع) ودنسته ودمرت المكتبات الدينية في النجف وقصفت ضريح الإمام الحسين (ع) في كربلاء ودنسته، كما أبلغ عن تضرر ضريح الإمام العباس(ع)، لذلك تلتزم المملكة المتحدة التزاماً تاماً بحماية المراقد الدينية في تلك المرحلة، وتأخذ الحكومة على عاتقها الالتزام بالعمل وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، وفي خططنا العسكرية نولي اهتماماً بالغاً لضمان تقليل مخاطر إلحاق الضرر بجميع المراقد الدينية والمواقع المدنية في العراق" (H.C., Deb, 8 April 2003 Vol. 401 cc139-40W).

وفي سياق متصل، طلب احد نواب مجلس العموم البريطاني في جلسة 9 نيسان من وزير الدفاع أن يوضح المبادئ التوجيهية المعتمدة لتحديد الأهداف التي يتم اختيارها للهجوم على الاهداف المعينة في العراق، فأوضح وزير الدفاع بقوله: "أن قوات التحالف تبنت حملة عسكرية وفق مبدأ الحد الأدنى من استخدام القوة، وهدفنا مهاجمة الأهداف العسكرية والجنود العراقيين، مع مراعاة الحفاظ على حياة المدنيين" (H.C., Deb, 9 April 2003 Vol. 401 cc297-9W).

اصبح يوم 10 نيسان تاريخا مميزا بالنسبة للبريطانيين وأعضاء مجلس العموم البريطاني، كونه شهد دخول قوات التحالف الدولي الى مدينة بغداد والسيطرة عليها، ففي جلسة 10 نيسان القى وزير الخارجية جاك سترو بيانا بشأن الحرب على العراق، وذكر بقوله: "انه مع دخول قوات التحالف البصرة وصولاً الى بغداد يمكننا جميعاً أن نشارككم شعور الأمل الجديد الذي يتجلى بوضوح على وجوه المواطنين العراقيين الذين تذوقوا بدخولنا طعم الحرية، وأعلم أن المجلس بأكمله سيشاركني في الإشادة بشجاعة رجال ونساء قواتنا المسلحة، مع قوات الولايات المتحدة الامريكية، بهدف إزالة خطر نظام صدام وتأمين تحرير العراق"، كما أبدى خشيته من كشف النقاب عن جرائم نظام صدام حسين واسراره بقوله: "وفي هذا السياق اشير نقلا عن مراسل شبكة ITN الاخبارية الذي تمكن من دخول مبنى الامن العام في مدينة البصرة وسجلاتها بتفاصيل دقيقة بشهادة احد المعتقلين ويدعى حميد فاتيل الذي قام بإعادة تمثيل ممارسات التعذيب التي تعرض لها امام الكاميرات، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل" (H.C.,

(Deb, 10 April 2003 Vol. 401 cc405-22

عقب احد نواب المحافظين على تصريح وزير الخارجية مشيراً الى التقدم السريع والفعال الذي حققته قوات التحالف الدولي في خضم الحرب لصالحهم وشعر بالفخر والاعتزاز بشجاعة واحترافية وضبط النفس التي تمتعت بها قواتنا، وعبر نيابة عن نواب حزب المحافظين في المجلس عن اعتزازهم وحزنهم، في الوقت ذاته على الجنود البريطانيين ممن ضحوا بأرواحهم في سبيل تحرير الشعب العراقي ((على حد قوله))، وايضاً اشاد بضحايا الحرب من المدنيين العراقيين، فمنهم من اشترى الحرية لبلاده ((على حد وصفه))، وابدى النائب نفسه تخوفه من نقشي اعمال السلب التي عمت سائر البلاد فذكر بقوله: "بأن الواجب الاخلاقي والقانوني يحتم علينا ضمان النظام والامن العام وسلامة العامة ووسائل انفاذ القانون" واستمرت تساؤلاته حول مساهمة الدول العربية على حفظ السلام في العراق؟ وما هي نسبة أجهزة الشرطة الحالية في العراق التي يمكن الوثوق بها بما يكفي للقيام بإنفاذ القانون؟ واخيراً تأمل أن تمثل تلك الأحداث نهايةً لأعنف فترات الحرب، وعلى الرغم من استمرار العمليات العسكرية، إلا أن نهايةً مُرضيةً باتت تلوح في الأفق (H.C., Deb, 10 April 2003 Vol. 401 cc405-22)

كان من الواضح أن النائب المحافظ استشعر بأهمية وجود قوات أمن عراقية؛ لضبط الامن الداخلي، والواضح ان قرار بول بريمر بحل الجيش وقوى الامن الداخلي كان له نتائج سلبية بعيدة المدى.

من جانب اخر، بين وزير الخارجية موقف التحالف من صدام حسين وكيف سينظر اليه بعد الحرب، فأجاب قائلاً: "فيما يتعلق بوضع صدام، فقد استشرنا النائب العام، فأمامي النص الكامل للأجزاء ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، وبروتوكول لاهاي ولوائحه، والبروتوكول الإضافي، ومن المرجح أن

يُصنف صدام كمجرم أو كمقاتل غير مشمول بالحماية، على أي حال سيُحاكم إذا أُلقي القبض عليه حياً" (H.C., Deb, 10 April 2003 Vol. 401 cc405-22) وفي الجلسة ذاتها، أشارت النائبة آن كلويد عن ماهية الاتهامات وقوائمها؛ فضمت القائمة الأولى اسماء (12) شخص من أبرز مجرمي الحرب المطلوبين، بينما ضمت قائمتها الثانية (35) شخصاً، فرد وزير الخارجية قائلاً: " في حال تم القاء القبض عليهم فيحاكمون وفق القانون الدولي بعد الحصول على الادلة التي تثبت ادانتهم" (H.C., Deb, 10 April 2003 Vol 401 cc405-22) أما بخصوص محاكمتهم فسأل النواب عن كيفية محاكمتهم هل هي في محكمة تابعة للأمم المتحدة ام في محكمة اخرى، فرد وزير الخارجية بقوله: "بانه لم يبت في ذلك الموضوع بعد لكن سيتم اتباع اجراءات سريعة وعادلة" (H.C., Deb, 10 April 2003 Vol 401 cc405-22).

تطرق النواب في الجلسة ذاتها الى عدة مواضيع منها: طلبوا من وزير الدفاع الادلاء ببيان حول الكيفية التي ستتبع مع المواطنين العراقيين حول كيفية استسلامهم، فأجاب الوزير قائلاً: " بان قوات التحالف اسقطت ما يقارب (32-33) مليون منشور على المدنيين العراقيين والمقاتلين تضمنت التعليمات والارشادات المفروض اتباعها عند الاستسلام، بما في ذلك اتخاذ وضعية غير هجومية، ورفع العلم الأبيض، وتخزين الأسلحة، وركن المركبات القتالية في تشكيل مربع وبقاء المدنيين بعيداً عن الأهداف العسكرية، فضلاً عن استخدام قوات التحالف البث الإذاعي ومكبرات الصوت لإيصال التعليمات عند الاستسلام" (H.C., Deb, 10 April 2003 Vol 401 cc351-2W).

وجه النائب الممثل عن دائرة غينزبورو في لينكولنشاير لي ادوارد (Lee Edward) (نائب محافظ ولد عام 1950، وشغل منصب نائب في مجلس العموم خلال المدة (1983- حتى الان)، وبذلك يعد احد اقدم النواب في المجلس، عرف عنه بأنه محافظ اجتماعي قوي ومن المناهضين المتشددين للاتحاد الاوروبي، وقد لعب دوراً بارزاً في الجناح اليميني التقليدي للحزب، واتخذ موقف المؤيد للحرب على العراق عام 2003. <https://web.archive.org/web/20121020192116/>) ، في جلسة 11 نيسان سؤالاً الى وزير الدفاع عن كيفية الاجراءات الطبية الواجب اتباعها من قبل القوات البريطانية في حال اقتربهم من اماكن ملوثة باليورانيوم، وماهي الفحوصات التي ستجرى لتحديد اضرارهم في حال عودتهم؟ فرد وزير الدفاع بقوله: " أصدرت القيادة المشتركة لقوات التحالف تعليمات السلامة التي تغطي جميع جوانب إدارة مخاطر اليورانيوم في مسرح العمليات لجميع الوحدات والتشكيلات المنتشرة في منطقة العمليات المشتركة، فضلاً عن تحذيرهم بالبقاء على بعد 50 متراً على الأقل من الدبابات والاهداف العسكرية، ومحاولة

البقاء في اتجاه الرياح أثناء اشتعال النيران فيها" (H.C., Deb, 11 April 2003 Vol. 401)
. (cc420-3W)

يبدو ان المخاوف البريطانية من استخدام النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل كانت غير حقيقية.

استمرت مناقشات النواب في مجلس العموم البريطاني في جلسة 28 نيسان فيما يخص امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وضرورة وجود وثائق تثبت ذلك، فوجه النائب ديفيد بلانكيت (David Plunkett) (نائب عمالي ولد عام 1947 ولد في شيفيلد، شغل منصب وزير الداخلية خلال الفترة (2001-2004) خلال فترة حكم توني بليير، يعتبر شخصية مهمة بارزة في تاريخ الحزب ليس فقط لأدواره الوزارية المهمة بل أيضاً لكونه اول وزير داخلية كفيف في التاريخ البريطاني، ارتبطت سيرته بشكل قوي في محاربه الارهاب التي اعقت هجوم 11 أيلول ، وكان من اشد المؤيدين للحرب على العراق . <https://www.britannica.com/biography/David-Blunkett>) سؤالاً الى وزير الداخلية حول الدليل الذي تمتلكه الولايات المتحدة الامريكية على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؟ رد الوزير الداخليه على تساؤله قائلاً: " ان اصرار المملكة المتحدة باستمرار على امتلاك وتطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل استند بالأساس على التقرير الأول الذي قدمه الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ريتشارد بتلر، الذي اكد فيه على ان نظام صدام لم يقدم أي دليل يدعم ادعاءاته التي نصت على بأن برامجه لأسلحة الدمار الشامل لم يعد نشطاً"، شكك النائب تام داليل بإجابة الوزير مؤكداً كونها لا تعد مجرد معلومات وردت في شبكة المعلومات الدولية، وفي رده اعطى وزير الداخلية للنائب حقه في التشكيك، لكنه استدرك قائلاً: "لنا الحق في معالجة الواقع، وهو أن اليورانيوم الذي ذكره كان وفقاً للمعلومات الاستخباراتية المتاحة، ومنها طلبها بكميات كبيرة من أفريقيا، وليس هناك ما لا يدعونا للاعتقاد أن تلك الأدلة الاستخباراتية كانت غير صحيحة" (H.C., Deb, 28 April 2003)
. (Vol. 401 cc13-4)

ظهر واضحاً زيف تلك الادعاءات، عن طريق ترويج تلك الكذبة من قبل وكالة الاستخبارات الامريكية.

لم تخرج مداخلات بقية النواب عن الاطار الذي تطرقت اليه الجلسات السابقة باستثناء تلك التي اثارها النائب لي ادوارد عن موضوع جدير بالاهتمام في جلسة 28 نيسان، الذي تمحور حول خطط التحالف الدولي لمستقبل العراق السياسي بعد الحرب، وفي ذلك السياق أجاب وزير الخارجية قائلاً: "نحن نجري مشاورات منتظمة مع الجالية العراقية في المملكة المتحدة وأماكن أخرى ونبدل مساعي حثيثة

للحصول على موافقتها في تشكيل حكومة تمثل الشعب في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين"، هذا الامر أثار جملة من التساؤلات ووجهت الى وزير الخارجية عما اذا كان للأحزاب الكردية مشاركة في الحكومة المزمع تشكيلها مستقبلاً؟ فرد وزير الخارجية مذكراً بخطاب رئيس الوزراء توني بلير امام مجلس النواب في 2 نيسان 2003 والذي نص على "نريد أن يُدار العراق من قِبَل الشعب العراقي ولصالح الشعب العراقي ونريد الوصول إلى هذه النقطة في أقرب وقت ممكن" (H.C., Deb, 28 April 2003 Vol 401 cc123-5W).

يبدو ان اهتمام البرلمان البريطاني بالأكراد وتكرار المناقشات حول اوضاعهم ومخاطر تركيا ضدهم أو اشراكهم في الحكومة واضحة لقارئ المحاضر .

وفي السياق ذاته، وجه النائب الممثل عن دائرة غريت غريمسبي في لنكولنشاير أوستن ميتشل (Austin Mitchell) (سياسي عمالي ولد عام 1934، شغل منصب نائب مجلس العموم (1977 - 2015). كان شخصية فريدة ومتعددة الأوجه: صحفي تلفزيوني مشهور، مفكر يساري غريب الأطوار ، ومناهض شرس للاتحاد الأوروبي. مثل مساره تحولاً مثيراً في اليسار البريطاني، وانعكس ذلك بوضوح في موقفه المتطور من حرب العراق. <https://web.archive.org/web/20190410192816/https://www.parliament.uk/biographies/commons/Austin-Mitchell/372> الى وزير الخارجية البريطاني سؤالاً عن عدد القنابل العنقودية التي اسقطت من قبل بريطانيا في حرب العراق؟ رد الوزير بقوله: "حتى 17 نيسان، أسقطت حوالي 66 قنبلة عنقودية، استُخدمت ضد تجمعات واهداف عسكرية" (H.C., Deb, 28 April 2003 Vol. 401 cc151-3W).

من الواضح ان استخدام القنابل العنقودية تعبر عن عدم التزام بريطانيا بالقانون الدولي الذي حرم استخدام مثل هكذا قنابل.

أما في جلسة 29 نيسان 2003، طرح أعضاء مجلس العموم سؤالاً مهماً لوزير الخارجية مفاده هل عثرت قوات التحالف في تلك الحرب على أسلحة الدمار الشامل في العراق؟ وبذلك الشأن رد الوزير قائلاً: " مما لا شك فيه أن صدام حسين كان لديه برامج لتطوير أسلحة دمار شامل، ويمكن أن تتخذ الأدلة على تلك البرامج أشكالاً متعددة، مثل عينات من عوامل كيميائية أو بيولوجية، أو منشآت بحثية أو إنتاجية أو وثائق، أو مقابلات مع مسؤولين عراقيين ذوي صلة، لم يُكتشف حتى الآن أي دليل قاطع على وجود أسلحة دمار شامل عراقية، لكن التحقيقات لا تزال في مراحلها الأولى، ونتوقع أن

يكون جمع الأدلة من مختلف المصادر وتجميعها مهمة طويلة ومعقد، ومن الممكن في حال تقديم تفاصيل عن المواقع المشتبه بها سيتم ابادتها او تشويهها للقضاء على الادلة، لذلك فمن غير المناسب نشر أي شيء في الوقت الحالي، من المحتمل ان يكون ناقصًا أو غير دقيق" (H.C., (Deb, 29 April 2003 Vol. 401 cc315-6W).

قدم وزير الدفاع جيفري هون في جلسة 30 نيسان، بياناً عن الحرب ضد العراق، أوضح فيه اكتمال العمليات العسكرية في العراق، واصبح تركز قوات التحالف بشكل متزايد على مهام تحقيق الاستقرار، وبالتالي سيتم سحب المعدات العسكرية تدريجاً من المواقع التي كانت منتشرة فيها، اما بالنسبة للقوات البرية من الممكن عودة ما يقارب (3500) جندي إلى المملكة المتحدة، من كافة التشكيلات العسكرية، وما تبقى من الجنود سيتم اعادة تدريبهم ثم اعادة نشرهم للقيام بعمليات مهمة، اذ نتوقع أن يبقى (25-30) جندي بريطاني منتشرين في منطقة الخليج لمواصلة الحفاظ على امن واستقرار العراق (H.C., (Deb, Series 6 , 30 April 2003 Vol. 401 cc15-6WS).

كشف وزير الخزانة البريطاني غوردون براون (Gordon Brown) (سياسي عمالي ولد عام 1951، شغل منصب وزير الخزانة خلال المدة (1997-2010)، ثم خلف توني بليز ليكون رئيس وزراء المملكة المتحدة خلال المدة (2007-2010)، وخلال فترة التصويت للحرب وكونه عضو في مجلس الوزراء الداخلي صوت لصالح الحرب. (Brown, 2017))، امام نواب مجلس العموم البريطاني في جلسة 1 أيار، الدعم المالي لإعادة اعمار العراق بقوله: "بشأن العراق ما هي خطته لتوفير تمويل جديد لوزارة التنمية الدولية لجهود الإغاثة الإنسانية أثناء الحرب، وفي بيان الميزانية الصادر في 9 نيسان، أعلن وزير المالية عن تخصيص 100 مليون دولار لدعم الأمم المتحدة وأعمال إعادة الإعمار والتنمية في العراق، يُضاف هذا المبلغ إلى مبلغ 240 مليون جنيه إسترليني الذي خصصته الحكومة للإغاثة الإنسانية، وستنظر الحكومة في اتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الحاجة، في سياق التطورات المستقبلية" (H.C., Deb, 1 May 2003 Vol. 401 c440W). كما ناقش أعضاء مجلس العموم مع وزير الخارجية البريطاني مسالة إدارة العراق من قبل العراقيين فرد الوزير: "كما أوضح رئيس الوزراء فإن هدفنا هو أن يتولى العراقيون إدارة العراق وحكومته في أقرب وقت ممكن، وقد بدأت عملية تشكيل حكومة انتقالية، تُمثل جميع الأعراق والمناطق والشثتات في العراق، بمؤتمر الحوار الوطني في 15 نيسان، ومن المستحيل الجزم بالمدة التي ستستغرقها هذه العملية، ونتوقع أن تبقى قوات التحالف في العراق، طالما كان وجودها ضروريًا لمساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلده سياسيًا واقتصاديًا، كما من المعلوم ان هداف حملتنا العسكرية التزامًا بانسحاب القوات العسكرية البريطانية من العراق في أقرب وقت ممكن بعد تسوية الامور من السابق

لأوانه في هذه المرحلة التنبؤ بموعد ظهور الظروف المناسبة للسماح بالانسحاب الكامل، ومهما يكن سنحافظ على وجود عسكري مناسب في العراق طالما كان ذلك ضرورياً لتهيئة الظروف التي تمكن العراقيين من إدارة بلادهم بفعالية سياسياً واقتصادياً لقد أبقينا المجلس على اطلاع كامل بعمليات الانتشار في الشرق الأوسط وعمليات الانسحاب اللاحقة للقوات من المنطقة. وسنواصل مراجعة عمليات الانتشار في المنطقة، وسنُبقي المجلس على اطلاع بأي انسحابات مستقبلية (Series 6, 1 c449W May 2003 Vol. 401).

انتهت مناقشات مجلس العموم البريطاني ولم يثبت بأن العراق يمتلك اسلحة دمار شامل، وعليه فمن الواجب محاسبة توني بليير وكل من شارك في دمار العراق حتى يومنا هذا، لم تكن تلك الحرب الا مؤامرة للاستحواذ على مقدرات العراق النفطية والاقتصادية التي ادت الى تدهور العراق على كافة الاصعدة، ولا يزال الشعب العراقي يعاني منها حتى الآن.

الخاتمة:

سعى مجلس العموم البريطاني بكافة أعضائه واحزابه الى تطبيق اعلى درجات الامتثال لقرارات الأمم المتحدة فيما يخص الجانب العسكري وسلامة المدنيين، ولذلك نراهم يطرحون الأسئلة على كل مسؤول تتم استضافته داخل المجلس دون هوادة ودون مجاملة للحقائق، كما شكلت العمليات العسكرية وانضباطها أهمية كبيرة بالنسبة لأعضاء المجلس، بل انهم رفضوا استخدام القنابل العنقودية مخافة ان تصيب الأبرياء من العراقيين، كذلك طالبوا في الوقت نفسه بتقديم المساعدات خلال الحرب الى الشعب العراقي، من جانب اخر ركزوا على الاهتمام بأسرى الحرب من الجيش العراقي وتوفير الخدمات والمساعدة لهم، ولم يغيب عن أعضاء مجلس العموم توجيه الحكومة البريطانية بضرورة اعداد خطة لما بعد نهاية النظام في العراق، وتوفير نظام بديل تحت حماية الجيش البريطاني، وفرض الامن في المناطق المحررة من سلطة صدام حسين، كما طالبوا بضرورة معاقبة مجرمي الحرب من النظام العراقي.

قائمة المصادر والمراجع:

- أولاً: المصادر العربية:

1. العبيدي، مثنى. (2023). الذكرى العشرون لغزو امريكا للعراق: نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الافراج عنها في فبراير 2003. مجلة آفاق استراتيجية. العدد (7).

- ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Seldon, Anthony. (2004). Tony Blair: The Biography. London. Free Press.
2. Brown, Gordon. (2017). NY Life Our Times. London. The Bodily Head.
3. H.C., Deb, (2003). Series 6. 19 Marsh.
4. Sherwood, Harriet. (2026). "Jenny Tonge quits Lib Dems after suspension for alleged anti – Semitic comments. The Guardian. Retrieved 29 January 2026.
5. House of Commons Debates. Series 6, 19 Marsh 2003 Vol.40., Hereafter cited as), H.C., Deb, Series".
6. Straw, Jack. (2012). Last Man Standing: Memoirs of a Political Survivor. London. Pan Macmillan.
7. Macias, Jaime. (2008). Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance (ORHA): The Case for Interagency Tactical Communication Support Structure. Master's thesis. MARINE CORPS COMMAND AND STAFF COLL QUANTICO VA.
8. Ruddock, Joan. (2016). Joan Ruddock: Going Nowhere. Biteback Publishing.
9. White house. (2003). president says Saddam Hussein Must Leave Iraq Within 48 Hours Remarks by the President in Address to the Nation The Cross Hall. March 17.

- الشبكة المعلوماتية (الانترنت)

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
2. <https://archive.is/SiNen>.
3. <https://members.parliament.uk/member/211/career>
4. <https://members.parliament.uk/member/303/career>
5. <https://web.archive.org/web/20010617012831/http://politics.guardian.co.uk/person/0,9290,-1170,00.html>
6. <https://web.archive.org/web/20091217141505/http://politics.guardian.co.uk/person/parliament/0,-3099,00.html>

7. <https://web.archive.org/web/20121020192116/http://www.parliament.uk/biographies/commons/edward-leigh/25183>
8. <https://web.archive.org/web/20190410192816/https://www.parliament.uk/biographies/commons/Austin-Mitchell/372>
9. https://web.archive.org/web/20230909223600/http://news.bbc.co.uk/2/hi/in_depth/uk/2000/newsmakers/1888138.stm
10. <https://www.britannica.com/biography/David-Blunkett>
11. https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10261/IF10261.20.pdf
12. https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10261/IF10261.20.pdf
13. <https://www.gov.uk/government/people/caroline-selman>
14. <https://www.theguardian.com/politics/2006/jul/17/labour.uk>
15. https://www.theyworkforyou.com/mp/10203/paul_flynn/newport_west
16. <https://www.ukwhoswho.com/display/10.1093/ww/9780199540884.001.0001/ww-9780199540884-e-12773>
17. news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/2051723.stm.

List of sources and references:

- First: Arabic sources:

1. Al-Obaidi, Muthanna. (2023). The twentieth anniversary of the American invasion of Iraq: A look at the British documents released in February 2003. Strategic Horizons magazine. Issue (7).

